# آليات انتقال التضخم الركودي من البلاد الرأسمالية إلى البلاد النامية ومقترح الخروج منه

**الأستاذ : ميسوم طالبي – أستاذ مساعد– أ –**

**جامعة زيان عاشور – الجلفة –**

**تمهيد :**

من الطبيعي في إطار علاقة التبعية التي تربط الدول النامية بالدول الرأسمالية المتقدمة أن تنتقل عدوى التضخم الركودي[i] من الدول المتقدمة إلى الدول التابعة والمتمثلة في الدول النامية ، وذلك عبر آليات وقنوات العلاقات الاقتصادية ، ويمكن حصر هذه الآليات في النقاط التالية :

1- آلية نظام النقد الدولي

2- آلية التدفقات المالية

3- آلية التجارة الخارجية

**01: آلية التجارة الخارجية:**

من خلال هذه الآلية سوف نتطرق إلى اتجاهات التجارة الدولية ، و من الضروري ثم نتعرض لموقع صادرات الدول النامية من حركة الصادرات العالمية وكيف تطورت منذ سنة 1973 إلى 1987 وحتى السنوات الأخيرة من العقد الحالي في ضوء التغيرات السريعة التي طرأت على كتلة التجارة الدولية ، وسوف نركز على تجارة السلع المادية مع استبعاد تجارة الخدمات ، على أساس أن صادرات الغالبية العظمى من البلاد النامية تتكون أساسا من السلع المادية " مواد خام زراعية ، ومنجميه ، ووقود ، ومعادن "

الجدول[ii] رقم 01: تطور صادرات الدول النامية خلال الفترة 1980الى 1987 " مليار دولار"

| السنوات /المواد مصدرة | 1980 | 1984 | 1986 | 1987 |
|---|---|---|---|---|
| المواد الأولية المصدرة | 448.5 | 311 | 228.7 | 248 |
| المنتجات الصناعية | 107.3 | 150.7 | 180.3 | 238 |
| مجمل الصادرات | 555.8 | 461.7 | 409 | 486 |
| نسبة صادرات الصناعية إلى مجمل الصادرات | 19.30 % | %32.64 | %44.08 | 48.97 % |

وبشكل عام سوف نلحظ أن نصيب تجارة الدول النامية من التجارة العالمية قد انخفض بشكل عام خلال عقد الثمانينات على عكس عقد السبعينات ولعل السبب الرئيس في هذا الانخفاض يعود إلى تزايد الوزن النسبي للتجارة العالمية في الخدمات من ناحية ، والى التدهور الذي طرأ على قيمة تجارة البترول ومشتقاته من ناحية أخرى [iii] ، وهو ما توضحه الأرقام الواردة في الجداول التالية [iv]:

نرصد في الجدول رقم01 اعلاه بلوغ صادرات الدول النامية اوجها في المواد الاولية سنة 1980 اين بلغت قيمتها 448.5 مليار دولار ، الا انها لم تحافظ على هذا الرقم في السنة الموالية حيث انخفضت الى 311 مليار دولار بنسبة 30.65 % ، الى ان وصلت سنة 1987 الى 248 مليار دولار بنسبة انخفاض بلغت 44.70% ، الا اننا نلحظ ان نسبة الصادرات الصناعية بالنسبة الى مجمل الصادرات عرفت تحسنا ملحوظا يتضح ذلك من خلال النسب الواردة في الجدول أعلاه .

**شكل[٧] رقم 01: نسبة واردات الدول النامية من إجمالي واردات الدول المتقدمة**

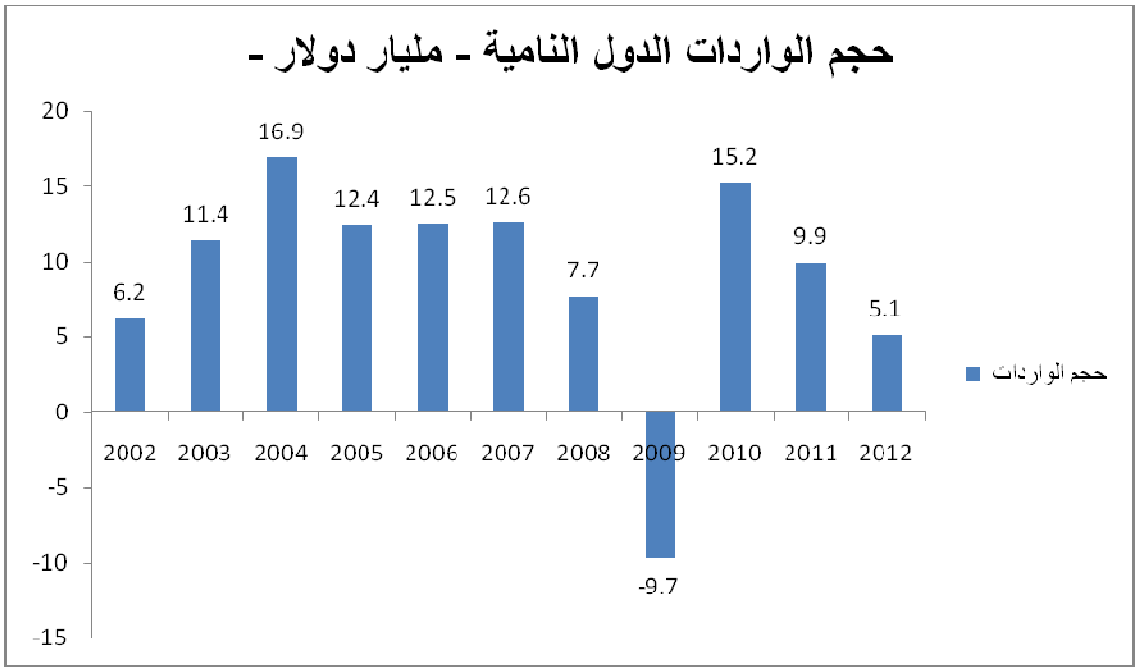


من خلال الأرقام الواردة في الجدول 01 أعلاه :

لاحظنا مدى هيمنة الدول الرأسمالية المتقدمة وتحكمها في التجارة الدولية ، حيث بلغ نصيب هذه الأخيرة 70.9 % من إجمالي الصادرات العالمية بقيمة مالية تقدر بـ 408 مليار دولار و72.2 % من إجمالي واردات العالم بقيمة مالية تقدر بـ415 مليار دولار سنة 1973 ، وقد عرفت هذه الأرقام على مستوى الصادرات وواردات العالم انخفاضا خلال سنة 1980 ، حيث بلغ 63.1% و 68.1 % على التوالي إلا أن هذا الرقم عاد ليرتفع مرة ثانية فيبلغ 69.9% وبقيمة مالية تقدر بـ 1743 مليار دولار بالنسبة للصادرات ، وبنسبة 71.3% وبقيمة مالية تقدر بـ 1776 في الواردات ، وهذا خلال سنة 1987.

كما لاحظنا من خلال الأرقام التي تفرزها الملاحق الإحصائية المذكورة آنفا ، مدى ضحالة نصيب الدول النامية من التجارة الدولية ، وعندما نبدأ رصدنا من سنة 1973 ، فان نصيب الدول النامية من الصادرات

العالمية لم يتجاوز 19.2% بقيمة مالية تقدر بـ 110مليار دولار ، أما نصيب الدول النامية من مجمل الواردات العالمية فقد بلغ 71.3% ، وبقيمة مالية تقدر بـ 103مليار دولار ، ونلحظ خلال سنة 1980 أن رصيد التعامل مع الخارج قد ارتفع فبلغ 28% بالنسبة إلى مجمل الصادرات وبقيمة مالية تقدر بـ 160مليار دولار، وبالنسبة للواردات بلغت هذه النسبة 23.2% من مجمل واردات العالمية ، أما خلال سنة 1987 فقد تراجع هذا النصيب إلى ما كان عليه خلال سنة 1973.أين كانت نسبة صادرات الدول النامية من مجمل الصادرات العالمية 19.7% بقيمة مالية تقدر بـ 490 مليار دولار ، أما وارداتها فقد بلغت نسبتها 19.2% من مجمل واردات العالمية ، وبقيمة مالية تقدر بـ 477 مليار دولار ، مما يعطي انطباعا متشائما على حدة تراجع حصة الدول النامية من التجارة الدولية ، حيث أخذ هذا الأخير في التراجع منذ بداية عقد الثمانينات على عكس حقبة السبعينات أين كانت تعرف حصة الدول النامية انتعاشا وتزايدا ملحوظا مما استقرأناه من الارقام أعلاه مدى استحواذ التجارة بين الدول المتقدمة على النصيب الأكبر من التجارة الدولية ،فقد استحوذت التجارة بين الدول المتقدمة وبعضها البعض على 55.1 % من الحجم الكلي للتجارة الدولية سنة 1973 ، ثم تناقصت قليلا عام 1980 بسبب ركود الثمانينات أين نزلت إلى 45.2 % من الحجم الكلي للتجارة الدولية ، ثم عرفت تزايدا سنة 1987 أين بلغت 55 % من الحجم الكلي للتجارة الدولية ، كما ان اتجاه نسبة كبيرة من تجارة الدول النامية إلى الدول المتقدمة ، ويمكن تبين ذلك من خلال التأمل في بيانات واردات الدول النامية من الدول المتقدمة إلى إجمالي وارداتها ، وكذلك نسبة صادراتها إلى الدول الصناعية إلى إجمالي صادراتها ، ففي سنة 1973 بلغت نسبة واردات الدول النامية من الدول الرأسمالية الصناعية 70 % من إجمالي وارداتها ، وفي سنة 1980 كانت نسبة الواردات من الدول الصناعية 63 % ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 64 % ، وهو ما يعادل 2/3 ثلثي واردات الدول النامية من الدول الصناعة[vi] ، ولا يختلف الأمر عن ذلك بالنسبة للصادرات ، حيث اتجه ما يعادل 75 % من

إجمالي صادرات الدول النامية اتجاه الدول المتقدمة سنة 1973 ، وما نسبة 71 % سنة 1980 ، وما نسبته 68.7 % سنة 1987[vii] هذا في الوقت الذي يتضاءل فيه نصيب التجارة (صادرات /واردات ) فيما بين

الدول النامية ، وهو ما يفسر العلاقة الطردية في التعامل بين الدول (نامية – متقدمة ) ، والعلاقة العكسية في التبادل البيني بين الدول (نامية – نامية ). من خلال استعراض اتجاهات التجارة الدولية في السبعينات والثمانيـــــنيات والعقد الاول من الالفية الثالثة.

**الجدول والشكل رقم (02)[viii]:صادرات الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة 2005-2012**

| السنة | صادرات الدول المتقدمة | صادرات الدول النامية |
|---|---|---|
| 2005 | 5.60% | 11.20% |
| 2006 | 8.40% | 10.60% |
| 2007 | 6.30% | 9.70% |
| 2008 | 1.90% | 4.00% |
| 2009 | -13.90% | -8.20% |
| 2010 | 13.60% | 15.10% |
| 2011 | 5.60% | 6.40% |
| 2012 | 1.90% | 3.70% |

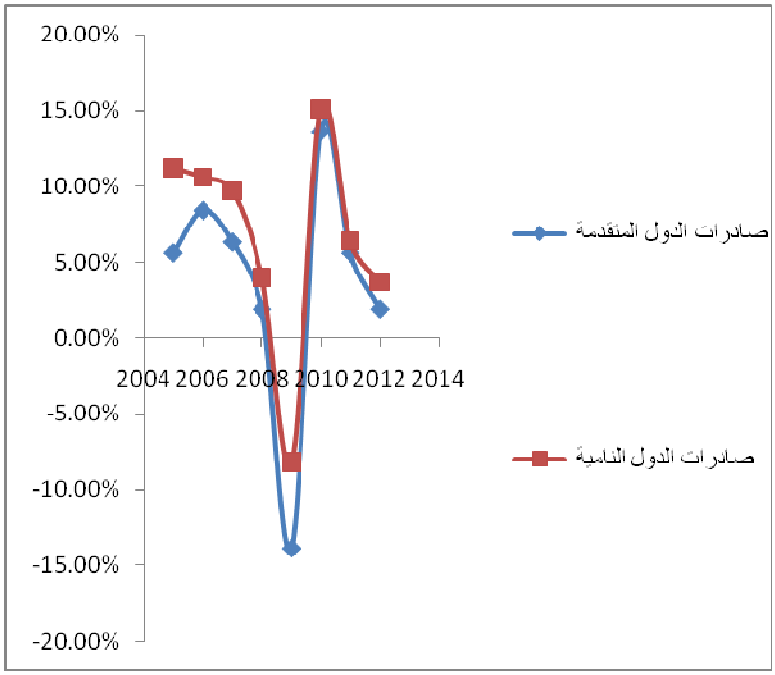


لاحظنا أن هناك اعتماد كبير للدول النامية على الدول المتقدمة ، سواء من حيث الصادرات أو الواردات ، فرغم أن إسهام الدول النامية في مجموع التجارة الدولية هو إسهام جد متواضع [ix] ، إلا أن قدرا كبيرا من صادراتها يأخذ طريقه إلى الدول المتقدمة صناعيا ، وكذلك بالنسبة للواردات ، التي تأتي نسبة كبيرة منها من الدول المتقدمة صناعيا إلى الدول النامية . واذا تتبعنا مسار صادرات وواردات الدول النامية خلال فترة الألفية الثانية من القرن الواحد والعشرين نجد ان معدل صادرات الدول النامية قد بقي في نفس النمط لما كان عليه في القرن العشرين وهو ما لمسناه في عشرية السبعينات والثمانينات المستعرضة في الجداول اعلاه ، من الجدول (02) نلحظ ان هناك تراجعا في معدلات صادرات

الدول المتقدمة ، وهذا راجع الى حالة الركود الاقتصادي الذي يعتري اقتصاديات هذه الأخيرة وهو ما يوضحه الشكل اعلاه :

**شكل رقم[x] (03): معدلات النمو الاقتصادي لكل من الدول الصناعية والنامية خلال الفترة (2001-2012 )**

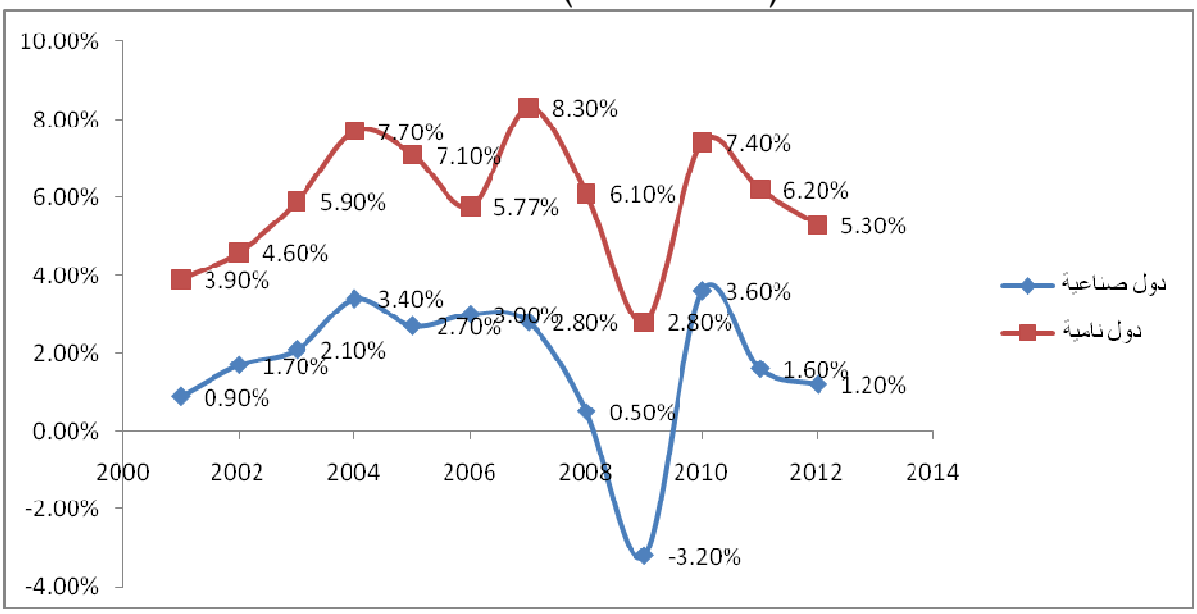


وهو ما أضفى حركية اقتصادية في الدول النامية والاخذة في طريق النمو على حد سواء واستمر الحال على هذه الوتيرة حتى سنة 2006 اين بلغت معدل النمو مستويات منحطة . حيث كان اثر الازمة الاقتصادية العالمية قويا وعميق في هذه الدول حيث قل معدل النمو الى –3.2% خلال سنة 2009 مقابل 0.5% خلال سنة 2008 و 2.7% خلال سنة 2007 .

ورغم هذا الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي والأزمة المالية العالمية التي ضربت اقتصاد الدول المتقدمة ، الا أن منسوب التجارة العالمية خاصة صادرات هذه الدول بقيت مسيطرة وعالية اذا ما قورنت بصادرات الدول النامية ، حيث اخذنا دولا من العالم النامي والسائر في طريق النمو ، ودولا من العالم الأول على سبيل المثال لا الحصر وهو ما يوضحه الشكل رقم (03).

**جدول [xi]رقم (03): صادرات الدول المتقدمة والنامية 2009-2013.الوحدة : مليون دولار امريكي**

| السنة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|
| امريكا | 1056040 | 1278263 | 1480432 | 1545710 | 1578972 |
| المانيا | 1120040 | 1258924 | 1473985 | 1407080 | 1452795 |
| فرنسا | 484574 | 523461 | 596473 | 568921 | 579647 |
| اليابان | 580719 | 769839 | 823184 | 798568 | 715097 |
| الصين | 1.201.610 | 1.577.754 | 1.898.381 | 2.048.710 | 2.209.626 |
| مصر | 23.062 | 26.438 | 30.528 | 29.385 | 28000 |
| اندونيسيا | 119.646 | 158.074 | 200.788 | 188.496 | 183.548 |
| الجزائر | 45.194 | 57.053 | 73.489 | 71.866 | 65.917 |
| المغرب | 14.054 | 17.771 | 21.519 | 21.417 | 21.822 |

من الجدول رقم (03) أعلاه نلحظ أن الصادرات العالمية ما زالت تهيمن عليها الدول الصناعية الكبرى ففي سنة 2009 كان مجموع صادرات الدول الصناعية 3.241.373 مليون دولار في حين كان مجوع صادرات الدول النامية المنتقاة 1.403.436 مليون دولار بمعدل زيادة يقدر بـ 130% ، والامر نفسه بالنسبة لسنة2013 حيث بلغت مجموع صادرات الدول الصناعية 4.326.511 مليون

دولار بينما بلغت مجموع صادرات الدول النامية المنتقاة 2.508.913 مليون دولار بمعدل زيادة يقدر بـ 72.44% .

من خلال هذا الاستعراض للغة الأرقام لاحظنا مدى تبعية الدول النامية الى الدول الصناعية المتقدمة وهو ما فتح الباب أمام آلية التجارة الدولية لعبور التضخم الركودي من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية .

## 02 :آلية التدفقات المالية

من أجل فقه مسألة التدفقات المالية لابد من تهيئة أرضية مناسبة للتحليل ، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار التدفقات المالية المنسابة الى البلاد النامية خاصة منها البلاد العربية خلال فترة الدراسة ومع الاشارة الخاطفة الى المسار التاريخي للتدفقات المالية منذ نشأة التضخم الركودي في البلاد الصناعية التي تمثل العالم الأول، من هذا المنطلق فان البينات التي يصدرها البنك الدولي وتقارير بلدان العربية على الاقتصاد الموحد ، فان هذه الأخيرة تشير الى أن القروض تعد أكبر مكونات رأس المال الخارجي المنساب الى البلدان النامية اجمالا، ثم يلي ذلك مساعدات التنمية الرسمية وفي الاخير يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر كرافد من روافد آليات التدفق المالي الى البلاد النامية [xii] ، وهو ما سوف نشرحه في المطلبين التاليين :

1-1-: القروض الخاصة واثرها على اقتصادات الدول النامية

1-2- الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية

### 1-1- : القروض الخاصة واثرها على اقتصادات الدول النامية

يمكن تناول القروض الخارجية التي انسابت الى الدول النامية منظورا اليها من حيث الحجم والهيكل ، وذلك بالتعرف الى النشاط الإقراضي وحصة الدول النامية من النشاط الاقراضي المقدم من الهيئات المالية العالمية كالبنك البنك الدولي والبنك الدولي للتعمير والتي يشرف عليها الصندوق النقد الدولي ، من هذا المنطلق فقد شهد النشاط الاقراضي الدولي تطورا ملموسا .

**الشكل[xiii] رقم04 : الاقراض الخاص المقدم للبلدان النامية خلال الفترة (2000–2012) مليار دولار أمريكي**

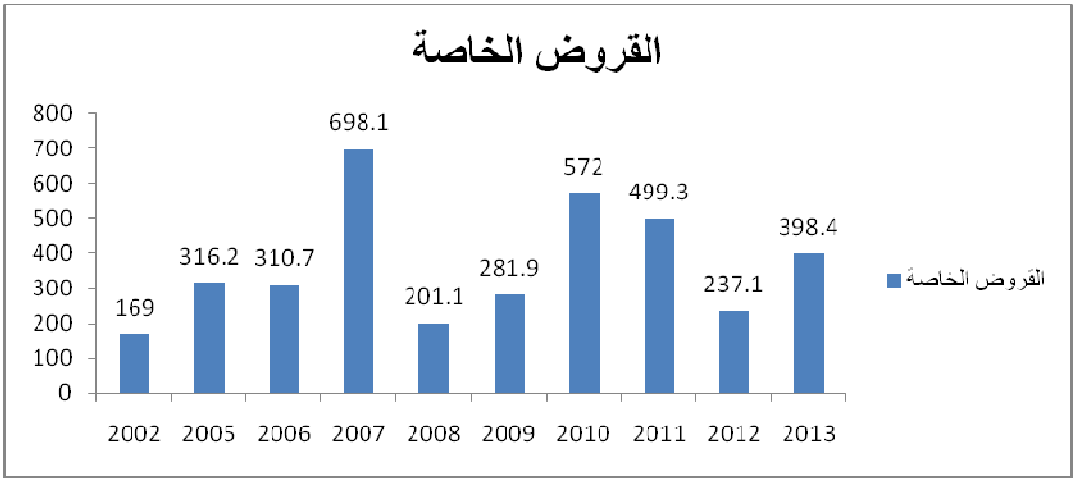


حيث ارتفع حجم الاقراض الدولي من 169مليار دولار لسنة في الفترة (2002–2004) ثم قفزت فوق المائة مليار سنويا الى 316.2 مليار دولار لسنة 2005 زيادة بمعدل 87.10% ، وكانت الزيادة المهولة في نسبة الاقراض سنة2007 حيث بلغ مبلغا خياليا بلغت قيمته 698.1 مليار دولار اي بنسبة زيادة 120.88% ، ورغم هذا التوسع الهائل في اجمالي حركة الاقراض الدولي ، فان نصيب الدول النامية ، اخذ وابتداء من الازمة المالية العالمية لسنة 2008 في اتجاه الانخفاض وهو ما يوضحه الشكل رقم 04 اعلاه .

كما اثرت الازمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصادات الدول المتقدمة والدول الناشئة والنامية على حد سواء ، كما سجلنا ان حجم القروض المقدمة الى الدول النامية بدأت في الانخفاض ابتداء من سنة 2011 اين بلغت قيمتها 499.3 مليار دولار مقابل 572.0 مليار دولار (2010) الى ان بلغت سنة 2012(237.1مليار دولار ) ، ث اخذت مرة اخرى في الارتفاع خلال سنة 2013 اين بلغت قيمتها 398.4 مليار دولار .

من هنا يمكن ان نلاحظ ان حجم الاقراض المقدم الى البلدان النامية قد ازداد الى اكثر من الضعف خلال عامي (2006–2007) نتيجة ازدياد السيولة لدى البنوك الدولية الكبرى التي احتفظت فيها الاوبك بجزء هام من ارصدتها في شكل سائل ، مما دفع هذه المصارف الى تقديم المزيد من الاقراض الى البلدان النامية ، كما ان اثر الازمة العالمية المالية والاقتصادية الذي سجل انخفاضا شديدا في معدلات التضخم في الدول المتقدمة والناشئة والنامية على حد سواء ، مما يعكس الاتجاه القوي للتقلص الحاصل في الطلب العالمي مما تترتب عليه ارتفاعا شديدا في ادخار الاسر كرد فعل على تدهور وضعية اسوق العمل وتدهور قيمة اصولهم العقارية والمالية وعدم اليقين في آفاق الانتعاش[xiv] .

ان نمو الاقراض الدولي الى الدول النامية ، فقد ادى من ناحية الى زيادة اندماج هذه الدول في السوق الرأسمالي الدولي ، لا عن طريق خضوعها فقط للشروط المقرضين ، بل لان الاعتماد على القروض لزيادة معدلات الاستثمار، وبغض النظر عما اذا كانت القروض الممنوحة للقطاعات الانتاجية او لبناء الهياكل الاساسية ، وسواء كانت المشروعات الحاصلة على القروض تعمل لخدمة السوق المحلي ، او لخدمة الاسواق الخارجية ، يتطلب هذا الاعتماد زيادة قدرة الاقتصاد في مجموعه على التصدير للأسواق الرأسمالية المتقدمة كي تتمكن الدول المقترضة من سداد اقساط ديونها اضافة

الى خدمات الدين في المستقبل [xv] ، ومن جهة اخرى فقد ادى نمو الاقراض الى الدول النامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين والعشرية الاول من القرن الواحد والعشرين الى زيادة كبيرة في

الدين القائم غير المسدد طويل ومتوسط الاجل لهذه الدول[xvi] ومنه نستطيع الخلوص الى ان هذا الاخير كان جسرا اساسيا عبر من خلاله التضخم الركودي الى البلاد النامية .

## 1-2- الاستثمار الاجنبي المباشر[xvii](IDE) في الدول النامية

اصبح الاستثمار الاجنبي المباشر المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي للدول النامية متجاوزا بذلك القروض الاجنبية بمختلف انواعها ، خاصة بعد تفاقم ازمة المديونية في بداية الثانيات كما اشرنا سابقا ، بالرغم من ان الاستثمار الاجنبي المباشر كان ينظر اليه خلال الستينات والسبعينات بنظرة حذرة من طرف الدول النامية حيث كان ينظر اليه كطرف هيمنة يمس في السيادة الوطنية . اما الان فنلاحظ ان كل الدول سواء منها النامية او المتقدمة ، تتنافس فيما بينها من اجل تقديم مناخ استثماري للمستثمر الاجنبي ، حيث اصبح بإمكاننا الجزم بان هناك اجماع دولي حول الآثار الايجابية للاستثمار الاجنبي المباشر على مجموع الاقتصاديات المضيفة متناسين في ذلك الاثر السلبي الذي يمكن ان يعبر من خلاله الاستثمار الاجنبي التضخم فيما يخص الانتاج المحلي اذ عموما ما تكون تكلفة انتاج الانتاج المحلي اعلي من الانتاج المستورد وكذا الركود الذي يصحب الاستثمار المباشر ذلك لان السلع المنتجة من خلال الاستثمار الاجنبي تجعل السلع المحلية المنافسة غير تنافسية مما يؤدي الى كسادها من ثم الى غلق مصانعها ومن ثم الى تسريع العمال ومن ثم يدخل الاقتصاد الوطني في الضخم الركودي العابر عبر الاستثمار الاجنبي المباشر وهو ما سوف نحاول شرحه في هذا المطلب .

**الشكل[xviii] رقم 05: مداخيل الاستثمار الاجنبي IDE من البلاد النامية " مليار دولار أمريكي "**

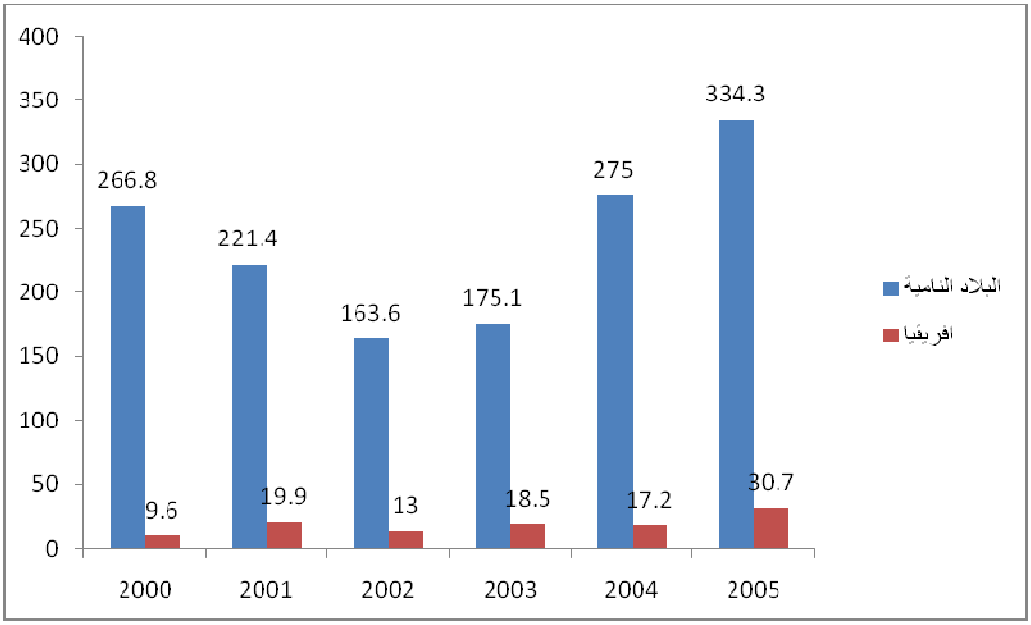


على الرغم من استمرار الاستثمار الاجنبي المباشر في الزيادة من حيث قيمته المطلقة ، الا ان اهميته النسبية في تدفقات راس المال الى البلاد النامية قد اتجهت الى الانخفاض خلال سنة 2009 حيث بلغ صافي الاستثمار الاجنبي من البلدان الصناعية المتقدمة الى البلدان النامية ما قيمته 329.8 مليار دولار مقابل 471.8 مليار دولار نتيجة الزمة المالية العالمية ، ويمكن الاستعانة بالبيانات الواردة في الشكل رقم 05 وذلك لمتابعة تطور تدفق الاستثمار الاجنبي الخاص المباشر الى الدول النامية منظرا اليه من زاوية الحجم والمصدر .

**الشكل[xix] رقم06 : حجم الاستثمار الاجنبي في البلاد النامية (2002-20012)**

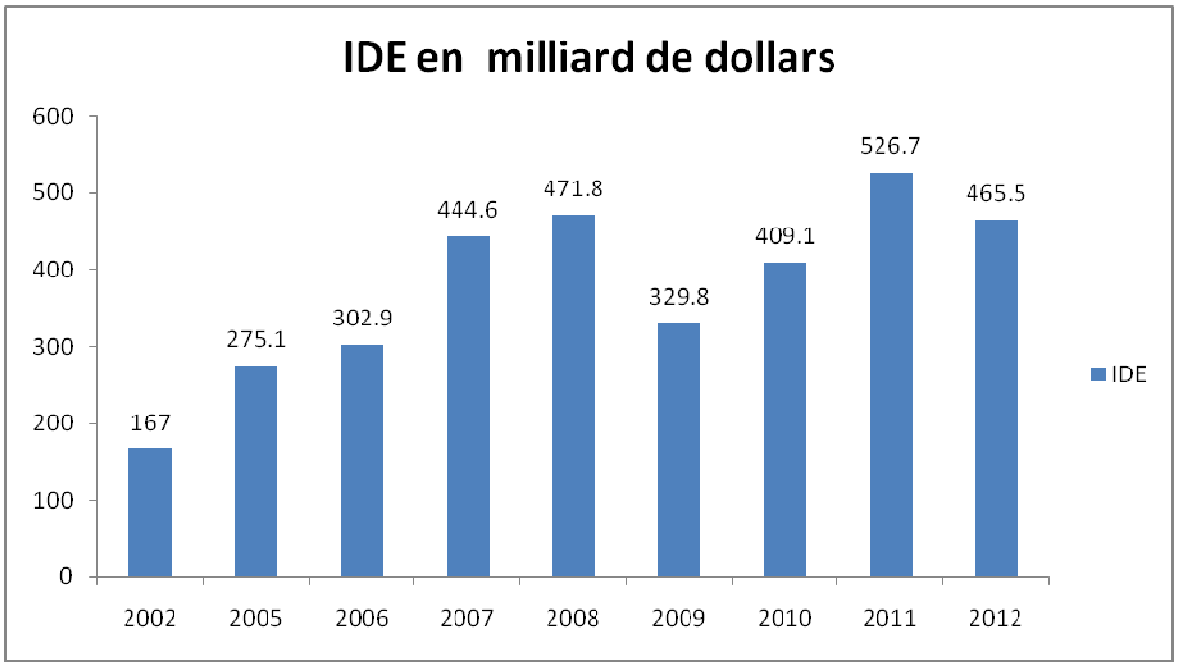


في الشكل رقم06 والذي يوضح الارباح التي حققها الاستثمار الاجنبي المباشر في البلاد النامية وافريقيا ، فحسب تقرير CNUCED ، فان الاستثمار الاجنبي المباشر قد ارتفع سنة 2005 للمرة الثانية على التوالي ، حيث زاد بنسبة 29% ليصل الى 936 مليار دولار في الدول الصناعية بعد ان كانت نسبته 27% سنة 2004 ، وبلغت مداخيله من الدول النامية سنة 2000(266.8مليار دولار ) ومن الدول الافريقية 9.6مليار دولار ، ثم انخفضت هذه المداخيل لسنة 2002 الى 163.6 مليار دولار .

ولعل الرقم القياسي الذي بلغته (IDE) من الارباح في الدول النامية هي سنة 2005 اين بلغت مداخلها 334.3 مليار دولار زيادة بنسبة 104.52 % بالنسبة لسنة 2000 كسنة اساس . هذا من ناحية المداخيل التي يحصدها الاستثمار الاجنبي من البلاد النامية والافريقية على حد سواء هذا رغم مخلفاته السيئة الت يتركها عند كل بلد مستقبل كمغادرته في اي لحظة يشعر فيها بان الربحية المنشودة في خطر او دخول منافس جديد اكتسح السوق ولعبه الدائم على ان تكون الاجور متدنية كي يزيد من هامش ربح ارباب الاعمال

الى ما هنالك من المخلفات السيئة التي يتركها في كل بلد مستقبل ، اما بالنسبة لحج الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة الى الدول النامية فان مسار هذه الاخيرة وحسب ما يوضحه الشكل ادناه فانه دائما في التوسع منذ بداية الالفية الثانية من القرن الواحد والعشرين وحتى نهايتها ، حيث ارتفع من 167ملـــــيار دولار امريـكي ليصل الى 471.8(2008) مليار دولار ثم انخفض خلال سنة 2009 (329.8 مليار دولار ) ، نتيجة الازمة العالمية ومخلفاتها التي تمثلت في الكساد الذي اعترى الدول الصناعية ابتداء من الولايات المتحدة الامريكية ثم الدول الاوربية الصناعية الكبرى المسؤولة على تحريك الاقتصاد العالمي. هذا ويتجه نصف اجمالي الاستثمار الاجنبي المبشر في الدول النامية الى الصناعات الاستخراجية وحوالي الربع من هذا الاستثمار يتخذ من الصناعات التحويلية مجالا له [xx].

**الخلاصة:**

في ضوء طبيعة العلاقة ذات الاتجاه الواحد التي نشأت بين الدول النامية وبين نظام النقد الدولي ، أين كانت هذه الدول تتأثر دوما بالأزمات والاضطرابات النقدية التي تنجم من الدول الرأسمالية والتي انطوى عليها النظام النقدي الدولي ، ومن ثم فقد انتقلت بعض أعباء أزمة التضخم الركودي من الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية عبر آليات نظام النقد الدولي.

## الحواشي والمراجع :

[i]- يعرف التضخم الركودي في الموسوعة العلمية .encyclopédie – encarta ,2005:بأنه

(La stagflation est la situation d'une économie qui soufre simultanément d'une croissance faible est d'une forte inflation).

وعند رصد ظاهرة التضخم الركودي في ، يعتمد الاقتصاديون على مؤشر الاضطراب (discomfort index) وهو اسم مركب من مجموع معدلي التضخم والبطالة .

[ii]- جورجقرم،**العالمالثالثفيالنظامالاقتصاديالعالمي**،الجمعيةالعربيةللبحوثالاقتصادية،المؤتمرالعلميالأول،القاهرة، 15الى 16 /05/1989،ص3،جدول 01.

[iii]–رمزيزكي،**الاحتياطياتالدوليةوالأزمةالاقتصاديةفيالدولالنامية**،دارالمستقبلالعربي، 1994،ص 130الى 132.

[iv]- جورج قرم ، **المرجع السابق**،ص3.

[v]- التقرير الاقتصادي العربي الوحد ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، الكويت ، 2013، ص269..

[vi]-انظر الملحق الإحصائي في الجدول رقم 67 .

[vii]-جورج قرم ، **المرجع السابق**،ص31.

[viii]- استنتج هذا الشكل من التقارير السنوية بنك الجزائر من (2002حتى 2012) ، الباحث بتصرف.

[ix]-راجع البيانات حتى 1990 في التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 1992 ، ص295 .

[x]– استنتج هذا الشكل من التقارير السنوية بنك الجزائر من (2002حتى 2012)، الباحث بتصرف.

[xi] -http//www.suddefrance-developpeent.com/f heure;7h30,le:08/08/2014.

[xii]- راجع في ذلك الجداول الواردة في تقارير البنك الدولي للتنمية

[xiii]- صندوق النقد الدولي ، **دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية ، آفاق الاقتصاد العالمي** ، اكتوبر 2013.www.imfbookstore.org، الشكل من انتاج الباحث بتصرف

[xiv]- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2009، ص14-15.

[xv]– ابراهيم سعد الدين ، **النظام الدولي وآليات التبعية** ، ص100.

[xvi]-سنغكقالجيت ، ترجمة : رياض حسن ، **عولمة المال** ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر ، الجزائر ، ط 01 ، 2001 ، ص77 – 80. " يتكلم فيه الكاتب على ويلات القروض التي ادخلت الميكسيك سنة 1982 في ازمة عدم السداد للقروض المستحقة وذلك حينما أصبح المورد الوحيد المعول عليه في بناء الميزانية السنوية في الهبوط والمتمثل في البترول اين انخفضت مداخيل النفط الى 6 مليار دولار ، حيث كانت المكسيك مدينة لبنوك خاصة كثيرة في الولايات المتحدة الامريكية كمصرف امريكا سيتي بنك (3مليار دولار) وهو ما يعاد ثلث صافي موجوداته "

[xvii]-www.imf.org/external/pubs/ft/mallampa.pdf.IDE: l'ide pour le FMI est toute opération de prise de participation supérieure ou égale a 10% au-delà des frontières nationales (création d'entreprises ,les emprunts entre filiales )

[xviii]- rapport 2006 sur l'investissement dans le monde sur la liste de la CNUCED / www.unctad.org/fr/docs.pl. الشكل من انتاج الباحث بتصرف

[xix]- صندوق النقد الدولي ، **دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية ، آفاق الاقتصاد العالمي** ، اكتوبر 2013.www.imfbookstore.org، الشكل من انتاج الباحث بتصرف

[xx]- امينة عزالدين عبد الله ، **التدفقات المالية من الدول النامية الى الخارج ، مصر المعاصرة** ، العددان 314/313 ، اكتوبر 1988، ص59.